

قرار

ولهذا وتأسيسا على ما تقدم، وعملا بأحكام المادة (٥٣) من نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢، تقرر لجنة مراجعة شكاوى الشراء،



رد الشكاوى موضوعا، واستكمال إجراءات العطاء، والإعلان عن القرار على البوابة الإلكترونية.

قرارا بمتابعة الوجيهي بحق المشتكية والمشتكى عليها صدر بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١٦.